تنافسية الاقتصادات العربية: قراءة في مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار لدول عربية مختارة خلال الفترة 2016-2019

د. زواويد لزهاري
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية
جامعة غرداية / الجزائر
zou.lazhar@yahoo.fr

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.34

تأريخ استلام البحث 2021/5/16 **تأريخ قبول النشر 2021/7/26**

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل أحد أهم مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية، وهو مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار لدول عربية مختارة (العراق، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر وتونس) خلال الفترة (2016-2019) في ضوء تقرير صندوق النقد العربي لتنافسية الاقتصادات العربية 2020، إذ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بعدِّه الأنسب للإجابة على إشكاليتها التي تتمحور حول معرفة واقع الدول المدروسة ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار خلال الفترة (2016-2019). وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت في نتائج الدول العربية المختارة في مكونات المؤشر محل الدراسة (البنية التحتية، المؤسسات والحوكمة الرشيدة، قطاع بيئة الأعمال) ويعزى هذا إلى عدة عوامل من بينها الاستقرار السياسي، التحفيزات الجبائية والتسهيلات الإدارية الممنوحة للمستثمرين، التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار.

الكلمات الافتتاحية: تنافسية، بنية تحتية، مؤسسات وحوكمة رشيدة، قطاع بيئة الأعمال، دول عربية.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص- ج2) أيلول / 2021
الصفحات: 131-149

The Competitiveness of Arab Economies: A Reading in the Investment Attractiveness Index for a Group of Selected Arab Countries during the Period of 2016-2019

Abstract

The following study aims to identify and analyze one of the most important indexes of Arab economies' competitiveness, which is an Investment Attractiveness Index for some selected Arab countries (Iraq, Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Algeria and Tunisia) during the period of (2016-2019). This is in light of the Arab Monetary Fund report for the Competitiveness of Arab Economies 2020. The descriptive and analytical approach was adopted as the most appropriate to answer its problematic. The latter revolves around identifying the reality of the studied countries within the Investment Attractiveness Index during the period of (2016-2019). As a conclusion, the study found that there is a discrepancy in the results of the selected Arab countries in the components of the index under study (infrastructure, institutions and good governance, business environment sector). This is attributed to several factors including political stability, tax incentives and administrative facilities granted to investors, legislation and laws related to investment.

Keywords: Competitiveness, Infrastructure, Institutions and good governance, Business environment sector, Arab countries.

المقدمة:

تشهد مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، تغيرات في القوى والاتجاهات وتعمل كل دولة على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تعترضها في سبيل تعزيز قدرتها التنافسية، ولأجل ذلك وجب على الدول التي تسعى للعب دوراً فاعلاً في الاقتصاد العالمي أن تضع إستراتيجيات وآليات كفيلة بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تُسهم في تحقيق أداء اقتصادي منافس يتسم بالمرونة العالية والقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

تعكس مؤشرات التنافسية العالمية مدى قدرة الدول على تحقيق استقرار اقتصادي كلي بما يتبعه ذلك من تحقيق استقرار سعري وكذا تبني سياسات مالية ونقدية محكمة وفعّالة، إلى جانب توفر رؤوس الأموال وتطور الأنظمة التشريعية والتنظيمية الملائمة للاقتصاد وتوفير الجوانب التقنية وغيرها من العوامل الداعمة، ولعلّ الكثير من التجارب والدراسات اليوم تعد أن قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر رافدان مهمان لزيادة التنافسية التي تنعكس بالإيجاب على الوضع الاقتصادي العام لأي دولة. وهذا ما يجعلنا نساند هذا الطرح ونؤكد على ضرورة اهتمام الدول العربية بتطوير بيئة الأعمال وتحسين المؤسسات والحوكمة الرشيدة والعمل على تدعيم وتجويد البنية التحتية بما يخدم آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي وهذا من شأنه أن يطور القدرات التنافسية للدول العربية، ما ينعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة واستدامتها.

إشكالية الدراسة:

إن تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية، يستوجب الوقوف على مدى درجة تحقق المؤشرات التي تقيس هذه التنافسية، إذ نجد أن هناك العديد من التحديات والصعوبات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية، ما يفوّت عليها فرصة الرفع من التنافسية وتحقيق الغايات الاقتصادية العامة التي تخدم إستراتيجيات الدولة وتعزز من رفاهية الأفراد وترفع من دخولهم الوطنية، ومن خلال ما سبق جاءت هذه الورقة البحثية لتجيب على هذه الإشكالية من خلال طرح السؤال الآتي:

ما هو واقع وأداء الدول العربية محل الدراسة (العراق، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر وتونس) ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار؟

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية مفادها:

- أداء الدول العربية محل الدراسة متباين ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار نتيجة الاختلافات والخصائص التي تميز كل دولة عن الأخرى، وبسبب عوامل مختلفة تزيد من الفجوة والتباين في هذا الأداء.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية وجوب تحقيق أداء أفضل ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار في الدول العربية ككل، وخاصة الدول محل الدراسة الأقل أداءً والتي ينبغي عليها مراجعة التشريعات والتنظيمات التي تتعلق بالاستثمار وبيئة الأعمال، وهذا من أجل تعزيز التنافسية والرفع في معدلات النمو الاقتصادي لديها، مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة والتي تخص تنويع أنشطة الأعمال وتوفير بيئة أعمال مستقرة وتنافسية خاصة على مستوى الأطر المؤسساتية

والبنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي والتطبيقات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تحسين نوعية البنية التحتية على نحو يؤدي إلى استقطاب قنوات استثمارية جديدة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار في تعزيز تنافسية دول عربية مختارة خلال الفترة (2016-2019) وعرض المؤشرات الفرعية المنبثقة عنه، ومدى تحقيقها في الدول محل الدراسة، وكذا عرض إحصائيات حديثة تعكس مكونات هذا المؤشر واستنتاج التحديات التي تواجه هذه الدول ضمن هذا المؤشر.

حدود الدراسة:

تتحدد حدود الدراسة بما يأتي:

1. الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة تنافسية الاقتصادات العربية: قراءة في مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار لدول عربية مختارة.
2. الحدود الزمنية: الفترة من 2016 إلى 2019.
3. الحدود المكانية: العراق، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر وتونس.

أسلوب الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، أين تم وصف التنافسية ومؤشراتها، وكذا مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار باعتباره محور هذه الدراسة، أين تم تحليل النتائج والقراءات.

مصادر جمع البيانات:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة وبغية الإجابة على إشكاليتها، فقد تم الاعتماد على التقارير الرسمية المتعلقة بالموضوع، وكذا بعض المقالات والدراسات العلمية.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين:

أولاً: مفهوم التنافسية ومؤشراتها.

ثانياً: أداء الدول محل الدراسة حسب مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار خلال الفترة (2016-2019).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تنافسية الاقتصادات سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، ولكل مؤلف زاوية خاصة عالج من خلالها الموضوع، إلا أن طبيعة الدراسة حتمت علينا الاكتفاء بثلاث دراسات نرى أنها الأقرب من دراستنا، ويمكن اعتبار دراستنا هذه كإحدى الدراسات المكملة والمتوافقة من حيث الطرح مع الدراسات الآتية:

1. **دراسة (عبدالخالق، 2016-2017):** الدراسة عبارة عن مقال علمي بعنوان "آليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة"، هدفت هذه الدراسة إلى استخلاص آليات دعم وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصادات العربية إقليمياً ودولياً، وذلك من خلال تحليل نقاط القوة والضعف التي ينطوي عليها الوضع التنافسي الحالي ودراسة الفرص المتاحة لتحسينه في ظل تحديات المرحلة الراهنة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة

إلى أن العديد من البلدان العربية تحتاج إلى الاستفادة من التجربة الناجحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، في ما يتعلق بتنويع أنشطة الأعمال وتوفير بيئة أعمال مستقرة وتنافسية خاصة على مستوى الأطر المؤسساتية والبنية التحتية واستقرار الاقتصاد الكلي والتطبيقات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. **دراسة (علام وسنوساوي، 2018):** الدراسة عبارة عن مقال علمي بعنوان "آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال إلقاء نظرة فاحصة على أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك واستعراض جملة من الآليات الكفيلة بتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن الجزائر يسودها مناخ استثماري غير تنافسي، وذلك راجع إلى كثرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنة بالاقتصادات العربية، كما أنه هناك وجود العديد من العراقيل تمس ممارسة الأعمال.
3. **دراسة (بن طيرش و بوسالم، 2017):** الدراسة عبارة عن مقال علمي بعنوان "تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري: دراسة تقييمية للفترة (2010-2017)"، هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موقف تنافسية الاقتصاد الجزائري في مختلف مؤشرات التنافسية العالمية والعربية على حدٍ سواء، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن ترتيب الاقتصاد الجزائري أخذ في التراجع وفقاً للمؤشرات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية العالمية GCI خلال الفترة المدروسة (2010-2017)، كما أن الجزائر حققت قفزة نوعية في ترتيب مؤشر التنافسية العربية، إذ احتلت المركز (24) متفوقة على مصر والمغرب في تقرير التنافسية العربية لسنة 2012، لكنها تبقى في المراكز الأخيرة، مما يعني أن الجهود الإصلاحية التي قامت بها الدولة لتحسين الوضع التنافسي تبقى غير كافية لتغيير الوضع التنافسي، وبالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني ككل.

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة هو اهتمامها بدول عربية مختارة بطريقة عشوائية مختلفة في طبيعة الأنظمة والإمكانيات ومتباينة في عديد من المجالات وهي العراق، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر وتونس. وتركيزها على مؤشر واحد من مؤشري التنافسية وهو مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار. وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب للإجابة على إشكاليتها، كما أن نتائج الدراسة ترتكز على تحليل التحديات بالدول محل الدراسة المتعلقة بالبنية التحتية، المؤسسات والحوكمة الرشيدة وقطاع بيئة الأعمال الذي يعكسه مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار.

أولاً: مفهوم التنافسية ومؤشراتها:

1. مفهوم تنافسية الاقتصاد:

بالرجوع إلى الأدبيات النظرية التي قامت بتعريف التنافسية على المستوى الكلي، نجد أنها لم تجتمع على تعريف واحد متفق عليه، وخدمة للموضوع الذي تهدف إليه هذه الدراسة سنقتصر على تقديم أهم التعريفات التي قدمت في هذا المجال ومن بينها:

تعريف "المنتدى الاقتصادي العالمي": إذ عرف المنتدى التنافسية على أنها: "تلك التوليفة المركبة من السياسات وكذا المؤسسات والعوامل التي تسهم أساسا في تحديد مستوى الإنتاجية في

دولة ما وتنعكس على اقتصادها بتحقيق مستوى أمثل من الازدهار فيه" (World Economic Forum,2016:4).

وتُعد الإنتاجية حجر الأساس الذي يعمل على زيادة معدلات العائد على الاستثمار، إذ يسمح الاستثمار بزيادة معدلات النمو الكلي للاقتصاد، وعليه فإن الاقتصاد الأكثر تنافسية يرجح أن ينمو بمعدلات أسرع على المديين المتوسط والبعيد (Augusto Lopez,2016:8).

تعريف المعهد العربي للتخطيط: عرف المعهد التنافسية على أنها: "ذلك الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية"، ويشير المعهد العربي للتخطيط إلى أن كل من قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر يعدان أبرز مجالات تنمية تنافسية الاقتصادات العربية ويعملان على زيادة رفاهية الأفراد والرفع من القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي طموحة (شمام وكبابي، 2017: 487).

من خلال هذه التعريفات يمكننا القول أن تنافسية الاقتصاد تعني مقدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية دولية ترتكز على قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر بغية تحقيق معدلات نمو اقتصادي طموحة تسهم في زيادة رفاهية الأفراد وترفع أيضا من دخلهم الفردي في إطار البيئة العالمية المعاصرة.

2. مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية:

نظراً لطبيعة الدراسة وبغية تحقيق أهدافها، فقد تم الاعتماد على مؤشرات تنافسية الاقتصادات العربية الذي أعده صندوق النقد العربي - العدد الرابع لسنة 2020 الذي استخدم في قياس هذه التنافسية مؤشرين أساسيين: مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار الذي هو محور دراستنا هذه، إذ يعكس هذا المؤشر السياسات المختلفة التي يتم تبنيها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويمكننا استعراض المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية من خلال الشكل الآتي:

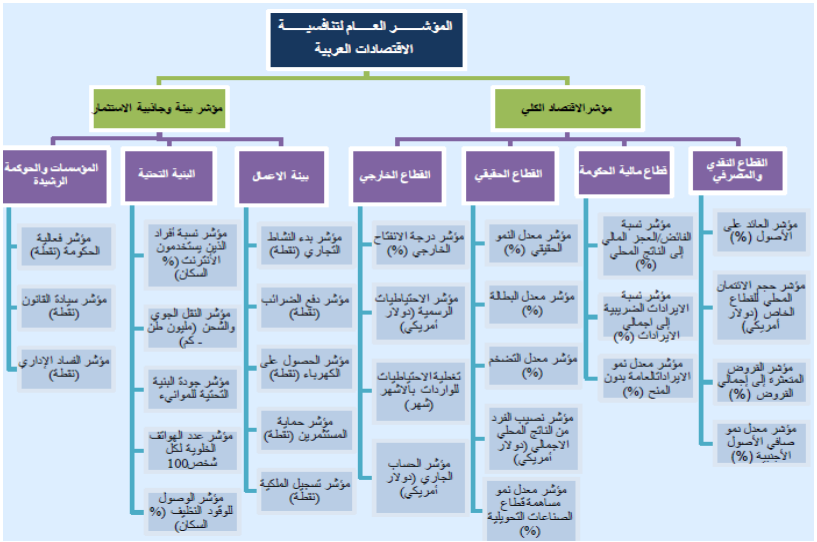

الشكل (1) المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية

المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص4.

من خلال الشكل (1) ستقتصر دراستنا على مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار، وذلك بالتطرق إلى مؤشراته الفرعية الثلاثة وما تحتويه من مؤشرات جزئية، وعليه نجد أن مؤشر (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) يضم ثلاث مؤشرات وهي: مؤشر فعالية الحوكمة، مؤشر سيادة القانون ومؤشر الفساد الإداري، بينما مؤشر (البنية التحتية) يضم خمس مؤشرات وهي: مؤشر نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت، مؤشر النقل الجوي والشحن، مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ، مؤشر عدد الهواتف الخلوية لكل (100) شخص ومؤشر الوصول للوقود النظيف، في حين يضم مؤشر (بيئة الأعمال) خمس مؤشرات وهي: مؤشر بدء النشاط التجاري، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر حماية المستثمرين ومؤشر تسجيل الملكية. وعليه نجد أن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار في هذه الدراسة يتناول (13) مؤشراً منبثقاً عن (3) مؤشرات فرعية تعكسه.

ثانياً: أداء الدول محل الدراسة حسب مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار خلال الفترة (2016– 2019)

يهدف مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار إلى قياس مدى قدرة الدول العربية على خلق البيئة التنافسية التي تضمن استمرار توفر رؤوس الأموال، وهذا من خلال التركيز على تطوير الأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الاقتصادية الملائمة وتوفير الجوانب التقنية وغيرها من العوامل الداعمة بما يُسهم في دعم الإنتاجية والتنافسية ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار، يستعرض التقرير ترتيب (17) دولة عربية في هذا المجال مع دول أخرى تنتمي إلى عدة أقاليم تشمل دول متقدمة وأخرى نامية تتمتع بقدرة تنافسية عالية (صندوق النقد العربي، 2020: 2). يشمل العدد الرابع لصندوق النقد العربي 2020 جميع الدول العربية باستثناء الصومال، جزر القمر، جيبوتي، سوريا وفلسطين لعدم توفر بيانات كافية حولها، ولأغراض المقارنة يتم مقارنة تنافسية الاقتصادات العربية خلال الفترة المدروسة (2016-2019) مع (9) دول مرجعية من عدة أقاليم مختلفة وهي: الهند، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايلاند، ماليزيا، البرازيل، تركيا، إسبانيا وجنوب إفريقيا، وبالتالي يكون لدينا (26) دولة ضمن هذا التقرير، وتقتصر دراستنا هذه على قراءة مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار لخمس دول عربية تم اختيارها عشوائيا مختلفة الأنظمة والإمكانيات ومتباينة في العديد من المجالات، وهي (العراق، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر وتونس). يُذكر أن التقرير اعتمد على منهجية معيارية في احتساب التنافسية، إذ يتم تقديم مؤشرات القطاعات المختلفة بطرح المتوسط الحسابي لمجمل الدول المدرجة في التقرير من قيمة المتغير للدولة المعنية ثم قسمتها على الانحراف المعياري لجميع الدول، ثم يتم ترتيب الدول تنازلياً من حيث مستويات التنافسية (صندوق النقد العربي، 2020: 3).

1. العراق:

البيانات التي تعكس مضمون مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات 2016-2019 في العراق، كانت كالآتي:

الجدول (1) أداء العراق ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات 2016-2019

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
البنية التحتية					**0.469 -**	**19**
الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان)	22.0	32.0	20.1	..	1.511 -	23
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7)	..	..	..	..	..	..

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كلم)	1	1	16	16	0.589 -	22
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	91.4	89.0	95.0	..	0.798 -	21
الوصول إلى الوقود النظيف (% من السكان)	97.4	..	97.6	..	0.512	9
المؤسسات والحوكمة الرشيدة					**1.4717 -**	**24**
فعالية الحوكمة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	1.25 -	1.27 -	1.26 -	1.32 -	1.291 -	23
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	1.42 -	1.63 -	1.64 -	1.76 -	1.739 -	24
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	1.37 -	1.39 -	1.37 -	1.40 -	1.386 -	23
قطاع بيئة الأعمال					**0.697 -**	**21**
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100)	44.2	44.7	44.7	77.3	1.319 -	24
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	58.1	58.1	57.7	57.3	0.421 -	21
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100)	61.6	61.6	61.7	61.9	0.644 -	22
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100)	46.0	46.0	46.0	46.0	0.535 -	18
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100)	63.3	63.5	63.5	63.5	0.568 -	20

المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص38.

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن العراق قد حقق مراتب متأخرة في مختلف المؤشرات الفرعية المنبثقة عن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار لمتوسط الفترة (2016-2019)، فضمن مؤشر البنية التحتية احتل العراق المرتبة (19) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (-0.469)، إذ حقق المرتبة (21) في مؤشر (اشتراكات الهاتف الخلوي) بقيمة معيارية (-0.798) والمرتبة (22) في مؤشر (النقل الجوي والشحن) بقيمة معيارية (-0.589)، والمرتبة (23) في مؤشر (الأفراد الذين يستخدمون الانترنت) بقيمة معيارية (-1.511)، في حين حقق العراق مرتبة جيدة (9) في مؤشر (الوصول إلى الوقود النظيف) بقيمة معيارية (0.512) ويُعزى هذا التقدم إلى طبيعة النشاط الاقتصادي بالبلاد المعتمد على النفط ومشتقاته. كما نلحظ عدم توفر بيانات خلال فترة الدراسة تخص مؤشر (جودة البنية التحتية للموانئ).

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (البنية التحتية) هو عدم توفر العراق على بنية تحتية مثالية تُسهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة للظروف الأمنية والسياسية المضطربة التي مرّ بها العراق خلال السنوات الماضية وتأثره بأزمة انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014 (يونيو/ جوان)، وتبعات الأزمة ألقت بظلالها على الموازنة العامة للدولة وأثرت في تعزيز وتقوية البنية التحتية في البلاد.

بالنظر إلى المؤشر الفرعي الثاني (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) نجد أيضا حصول العراق على مرتبة متأخرة على مستوى المجموعة ككل، إذ احتل المركز (24) بقيمة معيارية (-0.4717)

لمتوسط الفترة (2016-2019)، وضمن مكونات هذا المؤشر، نجد أن العراق قد حقق المرتبة (23) في كلا المؤشرين (فعالية الحوكمة) و(الفساد الإداري) بقيمة معيارية (-1.291) و(-1.386) على التوالي، كما حقق المرتبة (24) في مؤشر (سيادة القانون) بقيمة معيارية (-1.739).

بالنظر إلى هذا المؤشر (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) نجد أن العراق مازال يواجه تحديات وعقبات تحول دون تفعيل الحوكمة بالشكل الذي يخدم بيئة الاستثمار وكذا تفشي المحسوبية والفساد الإداري الذي من شأنه أن يحد من استقطاب الاستثمارات الإستراتيجية الهامة ويؤثر ذلك على النمو الاقتصادي ككل، ضف إلى ذلك تحقيق معدلات متدنية في مؤشر (سيادة القانون) يدل على اهتزاز الثقة لدى المواطنين والمقيمين ووجود عقبات تُصعب من تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية.

وفيما يخص المؤشر الفرعي الثالث (قطاع بيئة الأعمال) نجد أيضا حصول العراق على المرتبة (21) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (-0.697) لمتوسط الفترة (2016-2019)، إذ حقق مراتب تتراوح بين (18) و(24) الممثلة لمكونات المؤشر المدروس، فبخصوص مؤشر (حماية المستثمرين) حقق العراق المرتبة (18) بقيمة معيارية (-0.535)، والمرتبة (20) في مؤشر (دفع الضرائب) بقيمة معيارية (-0.568)، كما حقق المرتبة (21) في مؤشر (تسجيل الملكية) بقيمة معيارية (-0.421)، والمرتبة (24) في مؤشر (بدء النشاط التجاري) بقيمة معيارية (-1.319).

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (قطاع بيئة الأعمال) هو وجود تحديات أخرى تواجه العراق وأبرزها (بدء النشاط التجاري) الذي يدل على وجود عدد من العراقيل التي تخص الإجراءات والفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز الأنشطة الهامة لدى رواد الأعمال، وبخصوص مؤشر (الحصول على الكهرباء) فهناك نقائص تعتريه قد تحول دون تسهيل إجراءات الحصول عليها من قبل المستودعات المتعلقة بالمشاريع وغيرها، وبخصوص (تسجيل الملكية) يوجد أيضاً تحديات تتعلق بصعوبة إجراءات نقل ملكية السندات العقارية التجارية. أما مؤشر (دفع الضرائب) فهو يعكس فعالية الدولة في تجميع الضرائب والمساهمات من قبل الحكومة وتحقيق العراق مرتبة متأخرة في هذا المؤشر على مستوى المجموعة ككل يدل أيضاً على وجود صعوبات في تحقيقه ما يستوجب إعادة النظر في آليات التحصيل والطرق التي تسمح بدعم الصناديق السيادية تلك التي تخص التقاعد أو التأمين أو غيرها. وبالنظر إلى مؤشر (حماية المستثمرين) فتحقيق هذه المرتبة نتيجة عدم وضوح القوانين المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بالأوراق المالية، وقوانين الشركات والإجراءات المدنية وقواعد المحاكم، ما يستدعي ضرورة الوقوف على هذه القوانين ومدى توفرها على الإجراءات التي تضمن حماية الأقلية المساهمة في الشركات من مجالس الإدارة.

2. المملكة العربية السعودية:

البيانات التي تعكس مضمون مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات (2016-2019) في المملكة العربية السعودية، كانت كالآتي:

الجدول (2) أداء المملكة العربية السعودية ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات (2016-2019)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
البنية التحتية					**0.297**	**9**
الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان)	74.9	94.2	93.3	95.7	0.961	9
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7)	4.8	4.8	4.7	..	0.238	11
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كلم)	827	834	868	1085	0.377 -	11
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	147.7	121.5	122.6	120.5	0.188	10
الوصول إلى الوقود النظيف (% من السكان)	96.0	..	96.0	..	0.435	14
المؤسسات والحوكمة الرشيدة					**0.3652**	**9**
فعالية الحوكمة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	0.20	0.26	0.26	0.32	0.283	10
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	0.12	0.34	0.10	0.14	0.267	10
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	0.05	0.23	0.36	0.36	0.515	7
قطاع بيئة الأعمال					**0.465**	**9**
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100)	59.0	61.9	63.8	93.1	0.069	14
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	78.5	81.2	84.1	84.5	0.931	5
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100)	76.8	76.8	79.9	91.8	0.318	13
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100)	62.0	76.0	80.0	86.0	0.841	7
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100)	74.6	75.0	75.0	80.5	0.168	12

المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص36.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المملكة العربية السعودية قد حققت المرتبة (9) في مختلف المؤشرات الفرعية المنبثقة عن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار لمتوسط الفترة (2016-2019) وهي مرتبة جيدة مقارنة بعدد الدول محل الدراسة والمقارنة في تقرير صندوق النقد العربي 2020، فبالنسبة لمؤشر البنية التحتية كانت القيمة المعيارية (0.297) لمتوسط الفترة (2016-2019)، وقد حققت المرتبة (6) في مؤشر (الأفراد الذين يستخدمون الانترنت) بقيمة معيارية (0.961)، والمرتبة (11) في كلا المؤشرين (جودة البنية التحتية للموانئ) و(النقل الجوي والشحن) بقيمة معيارية (0.238) و(-0.377) على التوالي. كما حققت المرتبة (10) في مؤشر (اشتراكات الهاتف الخلوي) بقيمة معيارية (0.188) والمرتبة (14) في مؤشر (الوصول إلى الوقود النظيف) بقيمة معيارية (0.435).

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (البنية التحتية) هو توفر المملكة العربية السعودية على بنية تحتية جيدة إجمالاً تُسهم في استقطاب المستثمرين وتوفر لهم مقومات النجاح،

وتوفر المملكة على بنية تحتية ذات مقومات عزز من استقطاب الاستثمار الأجنبي ما انعكس بدوره على تحريك عجلة الإنتاج وحقق معدلات نمو في مستوى التطلعات.

وبالنظر إلى المؤشر الفرعي الثاني (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) نجد أيضاً حصول المملكة العربية السعودية على المرتبة (9) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (0.3652) لمتوسط الفترة (2016-2019)، إذ حققت المرتبة (7) في مؤشر (الفساد الإداري) بقيمة معيارية (0.515)، والمرتبة (10) في كلا المؤشرين (فعالية الحوكمة) و(سيادة القانون) بقيمة معيارية (0.283) و(0.297) على التوالي.

بالنظر إلى هذا المؤشر (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) نجد أن المملكة العربية السعودية تتوفر على حوكمة ذات فعالية تخدم بيئة الاستثمار وتشجع على استقطاب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها، وبالنظر إلى المعطيات والإحصائيات أعلاه نجد أن معدل الفساد الإداري منخفض في المملكة العربية السعودية بدليل القيمة الجيدة المحققة في هذا المؤشر وهذا من شأنه أن يحفز من استقطاب الاستثمارات الإستراتيجية الهامة، ضف إلى ذلك توفر سيادة القانون ما يُعطي انطباع جيد لدى المواطنين والمقيمين فيما يخص تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية.

وفيما يخص المؤشر الفرعي الثالث (قطاع بيئة الأعمال) نجد أيضا أن المملكة العربية السعودية قد حصلت على المرتبة (9) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (0.465)، إذ حققت مراتب تتراوح بين (5) و(14) الممثلة لمكونات المؤشر المدروس، فبخصوص مؤشر (تسجيل الملكية) حققت المملكة المرتبة (5) بقيمة معيارية (0.931)، والمرتبة (7) في مؤشر (حماية المستثمرين) بقيمة معيارية (0.841)، كما حققت المرتبة (12) في مؤشر (دفع الضرائب) بقيمة معيارية (0.168) والمرتبة (13) في مؤشر (الحصول على الكهرباء) بقيمة معيارية (0.318)، وبخصوص مؤشر (بدء النشاط التجاري) فقد حققت المملكة فيه المرتبة (14) بقيمة معيارية (0.069).

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (قطاع بيئة الأعمال) هو أن المملكة العربية السعودية قد حققت أداءً جيدا في أغلب المؤشرات المنبثقة عن هذا المؤشر المدروس، ولعلّ أبرزها مؤشري (تسجيل الملكية) و(حماية المستثمرين) وهذا ما يعني سهولة إجراءات نقل ملكية السندات العقارية التجارية وكذا وضوح القوانين المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بالأوراق المالية، وقوانين الشركات، والإجراءات المدنية وقواعد المحاكم، كل هذا من شأنه أن يعزز ثقة المستثمر في بيئة الأعمال وبالتالي سينعكس الأمر على الوضع الاقتصادي للمملكة ككل بالإيجاب، وفيما يخص كل من مؤشرات (دفع الضرائب) و(الحصول على الكهرباء) و(بدء النشاط التجاري) نلحظ أن ترتيب المملكة كان متوسط إجمالا في هذه المؤشرات، ولكنه تحسن من سنة إلى أخرى بزيادة معتبرة خاصة سنة 2019، وهذا ما يدل على أن الآليات الضريبية في التحصيل بالمملكة لها الفعالية في تجميع الضرائب والمساهمات من قبل الحكومة، وكذلك هناك تسهيل يخص إجراءات الحصول على الكهرباء من قبل المستودعات المتعلقة بالمشاريع وغيرها. ضف إلى ذلك سهولة الإجراءات والفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز الأنشطة الهامة لدى رواد الأعمال كلها متوفرة ضمن التنظيمات والقوانين التي تكفل ذلك بالمملكة العربية السعودية.

3. الإمارات العربية المتحدة:

البيانات التي تعكس مضمون مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات (2016-2019) في الإمارات العربية المتحدة، كانت كالآتي:

الجدول (3) أداء الإمارات العربية المتحدة ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات (2016-2019)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
البنية التحتية					**1.813**	**1**
الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان)	90.6	94.8	98.5	99.1	1.199	3
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7)	6.5	6.5	6.2	..	1.689	2
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كلم)	15963	16139	16616	15.963	3.223	1
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	212.6	209.0	208.5	200.6	2.352	1
الوصول إلى الوقود النظيف (% من السكان)	98.6	..	98.5	..	0.565	7
المؤسسات والحوكمة الرشيدة					**1.3390**	**2**
فعالية الحوكمة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	1.51	1.42	1.42	1.43	1.495	2
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	0.64	0.85	0.80	0.81	0.982	4
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	1.07	1.17	1.13	1.15	1.540	2
قطاع بيئة الأعمال					**1.206**	**1**
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100)	77.1	78.9	81.6	94.8	1.198	3
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	89.6	89.6	89.6	90.1	1.357	1
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100)	98.8	99.9	100.0	100.0	1.220	2
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100)	78.0	78.0	78.0	80.0	0.955	6
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100)	99.4	99.4	99.4	85.3	1.299	2

المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص32.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة قد حققت مراتب متقدمة في مختلف المؤشرات الفرعية المنبثقة عن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار لمتوسط الفترة (2016-2019)، فضمن مؤشر البنية التحتية احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (1.813)، إذ حققت المرتبة (1) في كلا المؤشرين (النقل الجوي والشحن) و(اشتراكات الهاتف الخلوي) بقيمة معيارية (3.223) و(2.352) على التوالي، بينما مؤشر (جودة البنية التحتية للموانئ) فقد احتلت فيه المرتبة (2) ضمن المجموعة ككل بقيمة معيارية (1.689)، وبخصوص مؤشر (الأفراد الذين يستخدمون الانترنت) فقد احتلت فيه المرتبة (3) بقيمة معيارية (1.199)، ومن خلال القراءة في الجدول أعلاه نلحظ أيضا أن المؤشر الوحيد الذي حصلت فيه الإمارات العربية المتحدة على مرتبة ليست بالمتقدمة جداً أي المرتبة (7)، هو مؤشر (الوصول إلى الوقود النظيف) بقيمة معيارية (0.565) وهذا ضمن مؤشر البنية التحتية لمتوسط الفترة (2016-2019).

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (البنية التحتية) هو توفر الإمارات العربية المتحدة على بنية تحتية ممتازة تُسهم في استقطاب المستثمرين وهي بيئة حاضنة لهم لتوفرها على كل مقومات النجاح من طرق معبّدة وجسور وموانئ وخطوط النقل وكذا توزيع الطاقة الكهربائية ومدى الوصول إلى المياه، وبالتالي فدولة الإمارات العربية المتحدة حرصت من خلال تقوية بنيتها التحتية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ما أسهم فعلا في تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو المرجوة.

بالنظر إلى المؤشر الفرعي الثاني (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) نجد أيضاً حصول الإمارات العربية المتحدة على المرتبة (2) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (1.3390) لمتوسط الفترة (2016-2019)، إذ حققت المرتبة (2) في كلا المؤشرين (فعالية الحوكمة) و(الفساد الإداري) بقيمة معيارية (1.495) و(1.540) على التوالي، والمرتبة (4) تخص مؤشر (سيادة القانون) بقيمة معيارية (0.982).

بالنظر إلى هذا المؤشر (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد حققت هذا التميز بفضل الجهود التي قامت بها والإستراتيجيات التي وضعتها في مجال التميز الحكومي لخدمة المواطنين والمقيمين. وعملت على تطوير مشروع تصنيف مراكز خدمة المتعاملين ونظام "النجوم العالمي" الذي يغطي مراكز الخدمة في القطاع الحكومي. وأيضاً تُعد الإمارات العربية المتحدة نموذج مثالي لسيادة القانون، إذ تسود الثقة لدى المواطنين والمقيمين بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية وتحقيق الإمارات العربية المتحدة للمرتبة الثانية ضمن هذا المؤشر على مستوى المجموعة ككل خير دليل على ما قيل. ضف إلى ذلك توفر الدولة على مختلف الأساليب والتدابير الهادفة إلى مكافحة جميع أشكال الفساد الإداري والمحسوبية في المؤسسات العامة التي تؤدي إلى تعطيل أعمال المراجعين.

وفيما يخص المؤشر الفرعي الثالث (قطاع بيئة الأعمال) نجد أيضاً حصول الإمارات العربية المتحدة على المرتبة (1) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (1.206) لمتوسط الفترة (2016-2019)، إذ حققت المرتبة (1) في مؤشر تسجيل (تسجيل الملكية) بقيمة معيارية (1.357)، والمرتبة (2) في كلا المؤشرين (الحصول على الكهرباء) و(دفع الضرائب) بقيمة معيارية (1.220) و(1.299) على التوالي. بينما حصلت على المرتبة (3) في مؤشر (بدء النشاط التجاري) بقيمة معيارية (1.198) والمرتبة (6) في مؤشر (حماية المستثمرين) بقيمة معيارية (0.955).

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (قطاع بيئة الأعمال) أن الإمارات العربية المتحدة حققت المرتبة (3) في مؤشر (بدء النشاط التجاري) على مستوى المجموعة ككل والمرتبة الأولى على مستوى الدول العربية نتيجة استفادتها من انخفاض عدد الإجراءات والفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز الإجراءات لدى رواد الأعمال من النساء والرجال، إذ يحتاج كل منهما إلى أقل من ثلاثة إجراءات، فضلاً عن انخفاض رأس المال المطلوب لبدء النشاط التجاري إلى (صفر) من الدخل القومي للفرد. وبخصوص مؤشر (تسجيل الملكية) فتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تُسهل إجراءات نقل ملكية السندات العقارية التجارية، أما فيما يخص مؤشر الحصول على الكهرباء فتوفر الدولة الكهرباء وتُسهل إجراءات الحصول عليها من قبل المستودعات المتعلقة بالمشاريع وكذا إجراءات التخليص اللازمة من إدارات توزيع الكهرباء وأعمال التوصيل الخارجية والنهائية وغيرها من الإجراءات، وتحقيق الإمارات لمرتبة مقبولة وجيدة عموما فيما يخص مؤشر

(حماية المستثمر) فهذا نتيجة لوضوح القوانين المختلفة والمتعلقة بالأوراق المالية، وقوانين الشركات وقوانين الإجراءات المدنية وقواعد المحاكم، ضف إلى ذلك توفر الإجراءات التي تضمن حماية الأقلية المساهمة في الشركات من مجالس الإدارة. أما مؤشر (دفع الضرائب) فهو يبرز فعالية الدولة في تجميع الضرائب والمساهمات من قبل الحكومة (على المستوى الإتحادي أو المحلي)، فضلاً عن مساهمات الحكومة وأصحاب العمل التي تدفع إلى صندوق التقاعد الخاص أو صندوق تأمين العمال.

4. الجزائر:

البيانات التي تعكس مضمون مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات (2016-2019) في الجزائر، كانت كالآتي:

الجدول (4) أداء الجزائر ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات (2016-2019)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
البنية التحتية					**1.491-**	**20**
الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان)	42.9	47.7	49.0	..	0.677 -	21
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7)	3.0	3.0	3.4	..	1.250 -	20
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كلم)	22	22	25	28	0.585 -	20
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	116.0	110.8	11.7	109.4	0.250 -	15
الوصول إلى الوقود النظيف (% من السكان)	92.7	..	92.6	..	0.268	17
المؤسسات والحوكمة الرشيدة					**0.6324-**	**20**
فعالية الحوكمة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	0.50 -	0.53 -	0.59 -	0.44 -	0.513 -	19
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	0.86 -	0.86 -	0.86 -	0.78 -	0.860 -	22
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	0.65 -	0.68 -	0.60 -	0.64 -	0.523 -	20
قطاع بيئة الأعمال					**1.107-**	**24**
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100)	47.6	47.6	48.5	0.78	1.093 -	22
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	43.8	43.8	44.3	44.3	1.190 -	25
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100)	60.6	62.0	71.9	72.1	0.402 -	19
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100)	20.0	20.0	20.0	20.0	1.728 -	25
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100)	53.9	53.9	53.9	53.9	1.122 -	22

المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص35.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر لا تختلف كثيراً عن العراق من حيث الترتيب، فهي أيضاً ضمن المراتب الأخيرة في مختلف المؤشرات الفرعية المنبثقة عن مؤشر جاذبية وبيئة

الاستثمار لمتوسط الفترة (2016-2019)، ضمن مؤشر البنية التحتية احتلت الجزائر المرتبة (20) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (-1.491)، إذ حققت المرتبة (15) في مؤشر (اشتراكات الهاتف الخلوي) بقيمة معيارية (-0.250)، والمرتبة (17) في مؤشر (الوصول إلى الوقود النظيف) بقيمة معيارية (0.268)، بينما حققت المرتبة (20) في كلا المؤشرين (جودة البنية التحتية للموانئ) و(النقل الجوي والشحن) بقيمة معيارية (-1.250) و(-0.585) على التوالي، والمرتبة (21) في مؤشر (الأفراد الذين يستخدمون الانترنت) بقيمة معيارية (-0.677).

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (البنية التحتية) هو عدم توفر الجزائر على بنية تحتية مثالية تُسهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي لغياب الإرادة السياسية أولاً، وعدم استغلال فترة البحبوحة المالية (من سنة 2000 إلى 2013) في تطوير البنية التحتية ثانيا. ضف إلى ذلك تأثر البلاد بأزمة انهيار أسعار النفط مثلما هو الحال في العراق وتبعات الأزمة أيضا ألقت بظلالها على الموازنة العامة للدولة وفي السنة الأخيرة من الفترة المدروسة (2019) زادت ضبابية المشهد السياسي في البلاد (نتيجة الحراك الشعبي) من تعثر الإصلاحات، وهذا ما قوّض أيضا من تعزيز وتقوية البنية التحتية في البلاد.

بالنظر إلى المؤشر الفرعي الثاني (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) نجد أيضاً حصول الجزائر على مرتبة متأخرة على مستوى المجموعة ككل، إذ احتلت المركز (20) بقيمة معيارية (-1.491). وضمن مكونات هذا المؤشر، نجد أن الجزائر قد حققت المرتبة (19) في مؤشر (فعالية الحوكمة) بقيمة معيارية (-0.513)، والمرتبة (20) في مؤشر (الفساد الإداري) بقيمة معيارية (-0.523)، كما حققت المرتبة (22) في مؤشر (سيادة القانون) بقيمة معيارية (-0.860).

بالنظر إلى هذا المؤشر (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) نجد أن الجزائر لازالت تواجه تحديات وعقبات تحول دون تفعيل الحوكمة بالشكل الذي يخدم بيئة الاستثمار، وكذا تفشي المحسوبية والفساد الإداري الذي من شأنه أن يحد من استقطاب الاستثمارات الإستراتيجية الهامة ويؤثر ذلك على النمو الاقتصادي ككل، ضف إلى ذلك تحقيق معدلات متدنية في مؤشر (سيادة القانون) يدل على اهتزاز الثقة لدى المواطنين والمقيمين ووجود عقبات تُصّعب من تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية وهذا نتيجة التغيرات المستمرة في القوانين وعدم وضوحها بالشكل الكافي لأصحاب المصالح.

وفيما يخص المؤشر الفرعي الثالث (قطاع بيئة الأعمال) نجد أيضاً حصول الجزائر على المرتبة (24) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (-1.107) لمتوسط الفترة (2016-2019)، إذ حققت مراتب تتراوح بين (19) و(25) الممثلة لمكونات المؤشر المدروس، فبخصوص مؤشر (الحصول على الكهرباء) حققت الجزائر المرتبة (19) بقيمة معيارية (-0.402)، والمرتبة (22) في كلا المؤشرين (بدء النشاط التجاري) و(دفع الضرائب) بقيمة معيارية (-1.093) و(-1.122) على التوالي. كما حققت المرتبة (25) في كلا المؤشرين (تسجيل الملكية) و(حماية المستثمرين) بقيمة معيارية (-1.190) و(-1.728) على التوالي.

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (قطاع بيئة الأعمال) هو وجود تحديات أخرى تواجه الجزائر وأبرزها (تسجيل الملكية) و(حماية المستثمرين) أي أن هناك صعوبات وتحديات تتعلق بصعوبة إجراءات نقل ملكية السندات العقارية التجارية، وكذا عدم وضوح القوانين المختلفة وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وكذا الأوراق المالية نتيجة لعدم وجود بورصة نشطة في البلاد، وقوانين الشركات والإجراءات المدنية وقواعد المحاكم. كما يوجد تحسن ملحوظ

في مؤشر (بدء النشاط التجاري) ولكنه غير كافٍ بعد وليس في مستوى التطلعات، ما يعني وجود عدد من العراقيل التي تخص الإجراءات والفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز الأنشطة الهامة لدى رواد الأعمال، وبخصوص مؤشر (دفع الضرائب) فهو ليس بالجيد نتيجة عدم وجود آليات فعّالة تستخدمها الدولة في تجميع الضرائب والمساهمات من قبل الحكومة وتحقيق الجزائر لهذه المرتبة دليل على وجود صعوبات في تحقيقه ما يستوجب أيضا إعادة النظر في آليات التحصيل الجبائي والطرق التي تسمح بدعم الصناديق السيادية تلك التي تخص التقاعد أو التأمين أو غيرها. وبالنظر لمؤشر (الحصول على الكهرباء) فلازالت هناك نقائص تعتريه قد تحول دون تسهيل إجراءات الحصول عليها من قبل المستودعات المتعلقة بالمشاريع وغيرها.

5. تونس:

البيانات التي تعكس مضمون مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات (2016-2019) في تونس، كانت كالآتي:

الجدول (5) أداء تونس ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار للسنوات (2016-2019)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	مؤشرات التنافسية	
					القيمة المعيارية	الترتيب
البنية التحتية					- 0.189	14
الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان)	49.6	55.5	64.2	66.7	- 0.203	16
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7)	3.6	3.6	3.6	..	- 0.927	19
النقل الجوي والشحن (مليون طن - كلم)	10	8	12	13	- 0.588	21
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	126.3	125.4	127.7	126.3	0.143	12
الوصول إلى الوقود النظيف (% من السكان)	99.0	..	99.1	..	0.590	5
المؤسسات والحوكمة الرشيدة					0.0341	16
فعالية الحوكمة (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	- 0.12	- 0.23	- 0.08	- 0.11	- 0.121	16
سيادة القانون (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	- 0.07	0.00	0.06	0.04	0.108	13
الفساد الإداري (مؤشر من -2.5 إلى 2.5)	- 0.07	- 0.13	- 0.11	- 0.05	0.116	12
قطاع بيئة الأعمال					0.010	16
بدء النشاط التجاري (مؤشر من 0 إلى 100)	64.8	64.6	67.2	94.6	0.346	12
تسجيل الملكية (مؤشر من 0 إلى 100)	61.8	61.8	62.7	63.7	- 0.160	17
الحصول على الكهرباء (مؤشر من 0 إلى 100)	82.3	82.3	82.4	82.3	0.367	10
حماية المستثمرين (مؤشر من 0 إلى 100)	56.0	56.0	62.0	62.0	0.061	16
دفع الضرائب (مؤشر من 0 إلى 100)	62.2	60.1	62.2	69.4	- 0.567	19

المصدر: صندوق النقد العربي، 2020، ص34.

من خلال الجدول (5) نلاحظ أن تونس أفضل أداءً من العراق والجزائر من حيث الترتيب العام، فهي ضمن المراتب الوسطى في مختلف المؤشرات الفرعية المنبثقة عن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار لمتوسط الفترة (2016-2019)، فضمن مؤشر البنية التحتية احتلت تونس المرتبة (14) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (-0.189)، إذ حققت المرتبة (5) في مؤشر (الوصول إلى الوقود النظيف) بقيمة معيارية (0.590)، والمرتبة (12) في مؤشر (اشتراكات الهاتف الخلوي) بقيمة معيارية (0.143)، والمرتبة (16) في مؤشر (الأفراد الذين يستخدمون الانترنت) بقيمة معيارية (-0.203)، بينما حققت المرتبة (19) في مؤشر (جودة البنية التحتية للموانئ) بقيمة معيارية (-0.927)، والمرتبة (21) في مؤشر (النقل الجوي والشحن) بقيمة معيارية (-0.588).

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (البنية التحتية) هو توفر تونس على بنية تحتية مقبولة إجمالاً قد تُسهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي نتيجة توفر مقومات معتبرة طبيعية ومنجزة، رغم الاضطراب السياسي الذي عاشته تونس خلال السنوات الماضية وشح الموارد الاقتصادية، إلا أن نتائجها أفضل من دولتي العراق والجزائر، اللذان يزخران بموارد طبيعية وبشرية وبدائل اقتصادية هامة غير مستغلة، هذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على وجود الرؤية الواضحة والإستراتيجية المحكمة في تونس وتوفر الإرادة السياسية في تطوير الاقتصاد – رغم التحديات الصعبة التي يواجهها الاقتصاد التونسي الآن – وهذا عكس ما هو الحال عليه في دولتي العراق والجزائر.

وبالنظر إلى المؤشر الفرعي الثاني (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) نجد أيضا حصول تونس على مرتبة متوسطة على مستوى المجموعة ككل، إذ احتلت المركز الرابع عشر بقيمة معيارية (0.341)، وضمن مكونات هذا المؤشر نجد أن تونس قد حققت المرتبة (12) في مؤشر (الفساد الإداري) بقيمة معيارية (0.116)، والمرتبة (13) في مؤشر (سيادة القانون) بقيمة معيارية (0.108)، كما حققت المرتبة (16) في مؤشر (فعالية الحوكمة) بقيمة معيارية (-0.121).

ما يمكن استخلاصه بالنظر إلى هذا المؤشر (المؤسسات والحوكمة الرشيدة) أنه توجد بعض التحديات التي تحول دون تفعيل الحوكمة بالشكل الجيد في تونس رغم أنها أفضل أداءً من العديد من الدول على غرار العراق والجزائر، وهذا بدليل تحقيق تونس معدلات مقبولة إلى حد ما في مؤشري (الفساد الإداري) و(سيادة القانون)، وهذا من شأنه أن يسهم في استقطاب الاستثمارات الإستراتيجية الهامة ويؤثر ذلك على النمو الاقتصادي ككل. وأيضا وجود الثقة لدى المواطنين والمقيمين يعمل على تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية.

وفيما يخص المؤشر الفرعي الثالث (قطاع بيئة الأعمال) نجد أيضاً حصول تونس على المرتبة (15) على مستوى المجموعة ككل بقيمة معيارية (0.010) لمتوسط الفترة (2016-2019)، إذ حققت مراتب تتراوح بين (10) و(19) الممثلة لمكونات المؤشر المدروس، فبخصوص مؤشر (الحصول على الكهرباء) حققت تونس المرتبة (10) بقيمة معيارية (0.367)، والمرتبة (12) في مؤشر (بدء النشاط التجاري) بقيمة معيارية (0.346)، كما حققت المرتبة (15) في مؤشر (حماية المستثمرين) بقيمة معيارية (0.061)، والمرتبة (17) في مؤشر (تسجيل الملكية) بقيمة معيارية (-0.160) والمرتبة (19) في مؤشر (دفع الضرائب) بقيمة معيارية (-0.567).

ما يمكن استخلاصه من خلال قراءة هذا المؤشر (قطاع بيئة الأعمال) هو أن تونس قد حققت أداءً جيدا إلى متوسطا في أغلب المؤشرات المنبثقة عن هذا المؤشر المدروس، ولعلّ أبرزها المؤشرين الجيدين (الحصول على الكهرباء) و(بدء النشاط التجاري)، وهذا ما يدل على أنه يوجد

تسهيلات تخص إجراءات الحصول على الكهرباء من قبل المستودعات المتعلقة بالمشاريع وغيرها، ضف إلى ذلك سهولة الإجراءات والفترة الزمنية المطلوبة لإنجاز الأنشطة الهامة لدى رواد الأعمال كلها متوفرة بما يخدم مصلحة المستثمرين. كما نلحظ أداءً متوسطا في مؤشرات (تسجيل الملكية) و(دفع الضرائب) وبدرجة أقل مؤشر (حماية المستثمرين)، وهذا ما يعني أن إجراءات نقل ملكية السندات العقارية التجارية وكذا القوانين المختلفة، غير واضحة بالصورة الكافية وتحتاج إلى تسهيلها ومراجعتها لتخدم بيئة الأعمال وتضمن للمستثمر الحماية الكافية خاصة فيما يتعلق بالأوراق المالية وقوانين الشركات والإجراءات المدنية وقواعد المحاكم. وبخصوص الآليات الضريبية في التحصيل فهي ليست فعّالة بالقدر الكافي لتجميع الضرائب والمساهمات من قبل الحكومة.

نتائج الدراسة:

في ضوء ما تم تقديمه، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أداء الدول محل الدراسة ضمن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار لمتوسط الفترة (2016-2019) متفاوت نتيجة عدة عوامل من بينها الاستقرار السياسي، التحفيزات الجبائية والتسهيلات الإدارية الممنوحة للمستثمرين، التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار؛
2. أفضل الدول أداءً ضمن مختلف المؤشرات الفرعية المنبثقة عن مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار هي الإمارات العربية المتحدة على مستوى الدول العربية، ومن بين الأفضل أداءً على مستوى المجموعة ككل التي تضمنها تقرير صندوق النقد العربي 2020؛
3. العراق والجزائر الأقل أداءً ضمن المؤشر المدروس، رغم توفرهما على موارد وطاقات هامة قد تسمح باستقطاب الاستثمار الأجنبي لو تم استغلالها بالشكل الجيد والمناسب؛
4. وجود بنية تحتية مثالية تتوفر على المقومات الضرورية من شأنها استقطاب المستثمرين، وبالتالي الإسهام في تحريك عجلة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو المرجوة، والنموذج الإماراتي خير مثال على ذلك؛
5. الإستراتيجيات الفعّالة التي يتم وضعها من قبل الحكومات على غرار الإمارات العربية المتحدة والتي تخص المؤسسات والحوكمة الرشيدة عامل أساسي في تجويد الحوكمة وزيادة فعاليتها؛
6. التدابير والأساليب الهادفة لمكافحة المحسوبية والفساد الإداري بجميع أشكاله في المؤسسات العامة وسيادة القانون تسمح بزيادة الثقة لدى المواطنين والمقيمين بفعالية القضاء والمحاكم وكيفية تنفيذ العقود وضمان الدولة لحقوق الملكية، وهذا من شأنه تحسين صورة الدولة على مستوى الوطني والدولي باعتباره مؤشر هام لاستقطاب الاستثمار وتعزيز الحوكمة الرشيدة؛
7. تخفيض التعقيدات الإدارية والفترة الزمنية اللازمة لبدء النشاط التجاري الخاص برواد الأعمال عامل ضروري في بيئة الأعمال المعاصرة لتحفيز الاستثمار وزيادة عدد المستثمرين؛
8. تسجيل الملكية وحماية المستثمرين مؤشران هامان يعكسان نية الدولة في توفير المناخ الاستثماري الملائم للمستثمرين الأجانب، لاسيما ما تعلق بإجراءات نقل ملكية السندات التجارية ووضوح القوانين المختلفة المتعلقة بالأوراق المالية، قوانين الشركات وقوانين الإجراءات المدنية وقواعد المحاكم.

مقترحات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة وأهدافها، يوصي الباحث بما يأتي:

1. على الدول العربية الأقل أداءً في مؤشر جاذبية وبيئة الاستثمار، لاسيما الدول محل الدراسة (العراق، الجزائر وتونس) مراجعة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار وتكييفها بما يخدم المصلحة العامة للبلاد، والاستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال؛
2. ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المضطربة، لأنه أمر ضروري وهام في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي، ولا تكفي الامتيازات الاقتصادية لوحدها الممنوحة للمستثمر في زيادة ثقته وتحفيزه على القدوم، ما لم يرافقها وضوح وشفافية المشهد السياسي في البلاد؛
3. ضرورة وضع آليات وتدابير تحفيزية تُسهم في استقطاب الاستثمار وزيادة تنافسية الاقتصاد في المجالات الهامة (البنية التحتية، المؤسسات والحوكمة الرشيدة وقطاع بيئة الأعمال)، والعمل على تقديم التحفيزات الجبائية والتسهيلات الإدارية للمستثمر، مع ثبات القوانين ووضوحها حتى لا تكون عامل منفر للاستثمار المحلي والأجنبي؛
4. العمل على إنشاء قاعدة بيانات عربية مشتركة تعمل على تقريب التشريعات المتعلقة بالاستثمار وتبادل المعلومات والخبرات الناجحة ما بين الدول، مع تعزيز العلاقات والزيارات الميدانية المتعلقة بالاستثمار فيما بينها، وكذا نشر التجارب الناجحة في هذا المجال والحث على تبنيها بما يتوافق وطبيعة كل دولة على حدا سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا والإمكانيات المتوفرة لديها؛
5. العمل على وضع صناديق الاستثمار السيادية في الدول العربية التي لا تتواجد بها هكذا صناديق، وتعزيزها في الدول المتواجد بها، على أن يتسع عملها وصلاحياتها في تمويل الاستثمارات الإستراتيجية الهامة ليشمل أيضا دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل اللازم عند حدوث الأزمات الاقتصادية والمالية المفاجئة التي قد تحول دون استكمال هذه المشاريع الحيوية؛
6. العمل على زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لتعزيز البنية التحتية في الدول العربية الضعيفة في هذا المجال، وإشراك القطاع الخاص بعقود شراكة في سبيل تحقيق هذه الغاية، لاسيما وأن الدول الريعية على غرار العراق والجزائر تواجه أزمات مالية نتيجة انهيار أسعار النفط، ما أثر ذلك على الموازنة العامة في هذه البلدان وقلص من حجم الإنفاق فيها.

المصادر:

1. بن طيرش، عطاءالله وبوسالم، أبوبكر، (2017)، تحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري: دراسة تقييمية للفترة (2010-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة (2).
2. شمام، عبدالوهاب وكبابي، كلثوم، (2017)، سياسات دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر التنافسية العالمي 2016-2017، مجلة الاقتصاد الصناعي، 3 (12).
3. صندوق النقد العربي، (2020)، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الرابع، دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. عبدالخالق، عبير محمد علي، (2016-2017)، آليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة، بحوث اقتصادية عربية (76-77).
5. علام، عثمان وسنوساوي، صالح، (2018)، آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية، Global Journal of Economics and Business، 4 (1).
6. Augusto Lopez, C., (2016), The World Economic Forum: Executive Summary, Consulté le 04 01, 2021, sur The World Economic Forum: https://www.weforum.org/pdf/Global_Competitiveness_Reports/Reports/gcr_2006/gcr%202006_summary.pdf
7. World Economic Forum, K. S., (2016), The Global Competitiveness Report 2016-2017, Geneva: Switzerland.